برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/6/5
8 September 2000
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

كبير موظفي الاتصال لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OMN): Mr P. Turnbull رقم الهاتف: 066513-2800

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تعد مصر من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وقد استوردت في عام ١٩٩٩، ٧,٩ مليون طن من الحبوب، أو ٥٠ في المائة من احتياجاتها. وارتفع المؤشر القطري المتوسط للأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة إلى ٩٦,٠ خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، من ٩٢,٧ خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. بيد أن تقديرات مؤخرة تستند إلى بيانات مستقاة من دراسة استقصائية وطنية بالعينة تشير إلى أن ١٢ في المائة من مجموع السكان (٧,٧ مليون شخص)، و ٢١ في المائة (٤ ملايين شخص)، من الفئات الثلاث الدنيا في توزيع الدخل، تستهلك أقل من الاحتياجات اليومية من الطاقة. و ٢١ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بوقف النمو، و ١١ في المائة يعانون من نقص الوزن. ويشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧ إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يبلغ ٧٣ من أصل كل ١٠٠٠ مولود حي. وقد شهد إجمالي النمو الاقتصادي زيادة مدهشة – إذ زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني من ٦٦٠ دولاراً في عام ١٩٩٣ إلى ٢٩٠ ١ دولاراً في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، يوجد تفاوت في توزيع الدخل؛ إذ يعيش ٢٣ في المائة تقريباً من السكان (زهاء ١٣,٦ مليون شخص) بأقل من دولار واحد يومياً. وتحتل مصر المرتبة ١١٩ من أصل ١٧٤ بلداً وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البالغ ٠,٦٢٣.

واستناداً إلى مبادئ سياسة تحفيز التنمية، وإلى الدروس المستفادة من التجربة الماضية، لا سيما من تقييم البرنامج القطري الجاري، يركز مخطط الاستراتيجية القطرية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ على أشكال المساعدات والمجموعات المستفيدة التي ستكفل استخدام المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في مصر استخداماً فعالاً. وستركز المساعدات الغذائية بشدة على تحقيق غرض إنمائي محدد، كما أنها ستقدم سريعا. وتستخدم الاستراتيجية أسلوب الاستهداف الجغرافي، استناداً إلى تحليلات تؤيدها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، لمساعدة الأسر شديدة الضعف على الخروج من حالة انعدام الأمن الغذائي والفقر. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة، وسيقيم شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لإقامة بنية أساسية مادية، وبناء القدرة المحلية، واتخاذ مبادرات للتنمية الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر ضعفاً. وسينطوي هذا على مشاركة الأطراف المستفيدة لضمان التماسك الاجتماعي بين مجموعة المستوطنين، واستدامة القدرة الإنتاجية. وسيتصدى مخطط الاستراتيجية القطرية، في جميع مجالات المساعدة، للمسألة الشاملة لقطاعات متعددة والمتعلقة بتمكين المرأة. وسيعمل البرنامج على توطيد التزامه بمساعدة الفقراء، وتنفيذه بمزيد من الفعالية. واستناداً إلى النجاح الذي حققه في الماضي، سيستغل **البرنامج** خبرته البرنامجية في وضع سياسة تركز بشكل أكبر وأعم على الفقراء، كما سيشجع على إحداث تغييرات دائمة من شأنها أن تحسن الأوضاع المعيشية للفقراء.

ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت.س/٢ سيركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. ويتصدى مخطط الاستراتيجية القطرية هذا للهدف الثاني والثالث والخامس.

وعلى ذلك، تحدد هذه الاستراتيجية مجالات المساعدة والمجموعات المستفيدة التالية:

(أ) تمكين أفقر السكان من الاعتماد على الذات لكفالة الأمن الغذائي من خلال الزراعة: ستستفيد من هذا النشاط الأسر المعدمة وشبه المعدمة، والأسر الفقيرة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في أكثر المناطق تهميشا في الصعيد، حيث أوضحت تحليلات هشاشة الأوضاع وجود مشاكل خطيرة تتعلق بالجوع والفقر وانخفاض مستويات التنمية البشرية. وسيأخذ البرنامج بنهج جديد، وهو العمل مع الحكومة على تحقيق التنمية الزراعية وتنفيذ برامج استيطان الأراضي في المناطق التي يعيش فيها فقراء، بدلا من توطينهم في أماكن أخرى. وهذا سيساعد المجتمعات المحلية الفقيرة ككل على الاستفادة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية العرضية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

وستساعد المعونة الغذائية المستفيدين على اجتياز الفترة الانتقالية الرامية إلى إيجاد الأصول الزراعية، التي ستعمل على زيادة مستوى أمنهم الغذائي.

(ب) تحقيق الاستقرار في سبل العيش للبدو الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي: سيستفيد من هذا النشاط مجتمعات البدو الفقيرة التي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي، والتي تعيش في ظل ظروف قاسية للغاية في مناطق صحراوية، وسيدعم هذا النشاط توسيع نطاق سبل العيش واستدامتها. وستعمل المعونة الغذائية على دعم البدو خلال فترة التحول من أشكال سبل العيش التقليدية إلى الأشكال الجديدة.

(ج) مساعدة الأسر الفقيرة على إلحاق أطفالهم بالمدرسة: سيشجع تقديم وجبات الغذاء المدرسية الأسر الفقيرة في محافظتين من أفقر محافظات مصر، على إلحاق أطفالهم بالمدرسة. وسيستفيد الأطفال بشكل مباشر من هذه الأغنية.

(د) إحداث تغيير في حياة أطفال الحضر المعرضين للخطر: سيُقدم لأطفال الشوارع الذين يعيشون في القاهرة والاسكندرية، في إطار هذا النشاط الذي سينفذ بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومنظمة اليونيسيف، حوافز غذائية للمشاركة في برامج تنمية رأس المال البشري، المقرر أن تنفذها منظمات غير حكومية.

وقد خفضت مدة البرنامج القطري الحالي (١٩٩٨-٢٠٠١) بعام واحد لضمان مواءمة الدورة البرنامجية المقبلة للبرنامج القطري ومدتها خمس سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٦). ومن خلال عملية إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، سيعمل **البرنامج** مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتخطيط وتنفيذ تدخلات متكاملة، مع التركيز على محو أمية النساء وتدريبهن، وتعليم الأطفال، والمسائل الصحية والغذائية داخل المجتمعات المحلية التي يقدم البرنامج إليها المساعدة. ويرجى أن يسفر التدخل في القطاع الحضري، الذي سينفذ بالاشتراك مع وكالتين من وكالات الأمم المتحدة، عن نمط جديد من التركيز على أطفال الحضر المعرضين للخطر.

مشروع القرار

لعل المجلس يرغب في أن يوافق على مخطط الاستراتيجية القطرية لمصر (الوثيقة WFP/EB.3/2000/6/5) وأن يأذن للأمانة بالشروع في صياغة برنامج قطري، مع مراعاة ملاحظات المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والجوع والفقر

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني

١- تعد مصر من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ويعيش تسعون في المائة من سكان البلد البالغ عددهم ٦٤ مليون نسمة[١] على أقل من ٤ في المائة من الأراضي، ويضعون بذلك ضغطاً هائلاً على الموارد المائية المحدودة، والإنتاج الزراعي الأساسي، والبيئة الطبيعية. وعلى الرغم من انخفاض معدل الزيادة السكانية من ٢,٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ إلى ٢,١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، فإن القاعدة السكانية العريضة بالفعل تتطلب موارد إضافية كبيرة كل عام. ويمارس التوسع الحضري الحثيث ضغوطاً كبيرة على الأراضي المتاحة للزراعة؛ فمنذ عام ١٩٥٢ فقدت أراضي وادي النيل الخصبة نحو ٣٧٨ ٠٠٠ هكتار (٩٠٠ ٠٠٠ فدان – الفدان يساوي ٠,٤٢ هكتار) لصالح التوسع الحضري والنمو الصناعي.

٢- وبينما كانت مصر تحقق في أوائل السبعينات اكتفاء ذاتيا في الأغذية بدرجة كبيرة، بل وكان بوسعها أن تفخر بتحقيق فائض في السلع الزراعية في التجارة الخارجية، فإنها تعاني اليوم من عجز شامل. ولكن العجز الزراعي في التبادلات التجارية يقل، وإن كان ذلك بمعدل بطيء؛ فانخفض من أعلى مستوى وصل إليه على الإطلاق ويبلغ ٣ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥، إلى ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧. ويعزى هذا التحسن الطفيف إلى زيادة إنتاجية الأرض وتغيير أنماط الحصاد.

٣- وتشكل الحبوب، التي توفر المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية في الغذاء الوطني، الجزء الأعظم من السلع الغذائية المستوردة. ومن بين الحبوب الرئيسية، لا تحقق مصر الاكتفاء الذاتي إلا في الأرز، الذي تصدر منه فائضاً في الإنتاج محدودا. وفي عام ١٩٩٩، استوردت مصر ٧,٩ مليون طن من الحبوب، أو ٥٠ في المائة من احتياجاتها.

٤- ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغت الاحتياطيات الأجنبية في مصر من حيث عدد شهور الاستيراد ١٥,٧ شهر في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ولكن هذا الرقم انخفض إلى ١٠,٢ شهر في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ويتوقع أن ينخفض إلى ٧,٩ شهر بحلول الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعندما يستورد بلد هذه النسب الهامة من الغذاء الرئيسي، فإن هذا يشير إلى هشاشة حالة الأمن الغذائي.

٥- ونجحت سياسة مصر لتوفير بالأغذية في ضمان توفير كميات كبيرة نسبياً من الأغذية على الصعيد الوطني لمواجهة الطلب في الأسواق. بيد أن التحليلات التي أجراها مؤخراً المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لبيانات مجمعة من عينة تمثيلية للأسر على الصعيد الوطني بشأن الاستهلاك الغذائي، توضح أن ١٢ في المائة من مجموع السكان، أو نحو ٧,٧ مليون شخص يستهلكون أقل من ٢ ١٠٠ سعر حراري للشخص يومياً[٢]. ويمثل الرقم ٢ ١٠٠

(١) يأخذ التقدير بعين الاعتبار الزيادة السكانية منذ تقدير منتصف عام ١٩٩٩، البالغ ٦٢,٨ مليون نسمة، الذي أجراه معهد التخطيط الوطني. وقد أفاد تعداد عام ١٩٩٦ بأن عدد السكان يبلغ ٥٩,٣ مليون نسمة. وزاد تعداد السكان بمعدل سنوي قدره ٢,١ في المائة منذ التعداد الأخير الذي أجري قبل عشر سنوات.

(٢) أجرى هذا التحليل، بعد تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري، ادريسينغ ن. وأسماء الجنيني في يونيو/حزيران ٢٠٠٠. وتم تقدير الاستهلاك من السعرات الحرارية باستخدام الدراسة الأسرية المتكاملة في مصر، التي أجراها المعهد الدولي لأبحاث سياسات الأغذية (مستنسخ: المكتب الإقليمي WFP/OMN)

سعر حراري مستوى مرجعياً – وهو الحصة الموصى بها خلال التدخلات في حالات الطوارئ في البلدان النامية[٣]. ولذا، فهو يمثل بالأحرى مستوى حرجاً، وليس الكمية المسموح بها في الظروف العادية[٤]. وفي المحافظات الأسوأ حالاً في الصعيد (بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج) يستهلك ١٥ في المائة تقريباً من الأسر في القطاع الريفي أقل من مستوى الـ ٢ ١٠٠ سعر حراري.

٦- وقد أدى عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، إلى جانب سوء النظافة الصحية، والأمراض، والعادات الغذائية غير السليمة والآفات الصحية، إلى تفشي سوء التغذية بشكل خطير بين الأطفال. وتفيد الدراسة الديموغرافية والصحية في مصر لعام ١٩٩٨ بأن طفلا واحداً من بين كل خمسة أطفال مصاب بشكل حاد أو معتدل بوقف النمو، وأن ١٠,٧ في المائة يعانون من نقص في الوزن. وعلى الصعيد دون الوطني، يفيد نفس المصدر بأن حالات الوقف في النمو متفشية بشكل أخطر في المناطق الريفية في الصعيد (٢٤,٩ في المائة). وتسود أيضاً في هذه المنطقة أعلى نسبة في نقص الوزن للأطفال (١٤,٢ في المائة)، والهزال (٨,١ في المائة). كما يشيع أيضاً نقص الحديد والأنيميا بين النساء والأطفال في سن ما قبل المدرسة.

٧- وبشكل متناقض، يتعايش الفقر الشديد في السنوات الأخيرة مع الأداء الهائل للاقتصاد الكلي. وبدأت في عام ١٩٨٧ برامج إصلاح هيكلي، لا سيما برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وحققت هذه التدابير المكاسب المتوقعة في الاحتياطيات الأجنبية الوطنية، وانخفاضاً في العجز المالي، ونموا في إجمالي الناتج المحلي، الذي زاد بما متوسطه ٥,٢ في المائة سنوياً في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني من ٦٦٠ دولاراً في عام ١٩٩٣ إلى ٢٩٠ ١ دولاراً في عام ١٩٩٨ – أي بزيادة سنوية قدرها نحو ١٤ في المائة. بيد أن هذا الرقم شديد الارتفاع يعكس تغييرات في إجراءات التبليغ، إلى جانب نموا اقتصاديا فعليا ومتميزا تماماً.

٨- ووفقاً لتقديرات مؤخرة، يعيش ٢٣ في المائة من المصريين (١٣,٦ مليون شخص) في ربقة الفقر (الجدول)[٥]. ومرة أخرى نجد أن الصعيد هي المنطقة التي يتفشى فيها الفقر بأكبر درجة: ٣٤ في المائة، قياساً بنحو ١٧ في المائة في مصر السفلى. وبينما يعيش ٣٦ في المائة فقط من إجمالي السكان في الصعيد، فإن نحو ٥٥ في المائة من الـ ١٣,٦ مليون شخص الذين يعيشون تحت حد الفقر يسكنون في الوحدات الإدارية (المحافظات) في الصعيد. ويوضح الجدول ١ أن معدلات الفقر تتراوح بين ٣٤ في المائة و ٥٣,٤ في المائة في المحافظات الست المدرجة في الصعيد.

٩- وتفيد البيانات أيضاً بأنه لا يوجد فرق كبير بين انتشار الفقر في الحضر وفي الريف. وبينما تأوي القاهرة الكبرى لأكبر عدد من فقراء الحضر، يوجد في الإسكندرية أكبر نسبة لانتشار الفقر الحضري، إذ يعيش ٢٩ في المائة من سكان الإسكندرية تحت حد الفقر.

١٠- وتظل البيانات المتوفرة عن الأمن الغذائي والفقر والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الأخرى على المستويات دون المحافظات، محدودة. وتتناول عملية التقييم القطري الموحد لمصر هذه المسألة، بمشاركة الوحدة الإقليمية **للبرنامج**

(٣) WHO. 2000. Management of Nutrition in Major Emergencies (Geneva).

(٤) نظرا لعدم الاتفاق على المستوى الوطني في مصر، في وقت تحرير الدراسة، على جرعة يومية موصى بها من السعرات الحرارية، تعتمد الجرعة ٢ ١٠٠ سعر حراري كمستوى حرج.

(٥) معهد التخطيط الوطني، التقرير السنوي للتنمية البشرية في مصر لعام ١٩٩٦. وتستند التقديرات إلى دراسة الدخل والإنفاق والاستهلاك الأسري، ١٩٩٥-١٩٩٦.

لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. بيد أن ثمة اعترافاً واضحاً بالحالة الخاصة لمجتمعات البدو الذين يعيشون في مناطق صحراوية في ظل ظروف صعبة للغاية. وعلى سبيل المثال، تشير البيانات المتاحة عن شبه جزيرة سيناء، حيث تشكل المجتمعات المحلية للبدو الأغلبية العظمى للسكان، إلى أن متوسط مستوى الدخل الشهري يبلغ ٥٧ جنيهاً مصرياً، أو ١٦,٦ دولاراً، وهو ما يقل بشكل كبير عن حد الفقر المحدد بـ ٦٨ جنيهاً (١٩,٨ دولار) للفرد شهرياً.

١١- إن بعد تمايز الجنسين في الفقر يبعث على القلق. ذلك أن أكثر من ١٢ في المائة من الأسر المصرية ترأسها نساء، واحتمالات أن تعيش هذه الأسر في ربقة الفقر يفوق كثيراً الأسر التي يرأسها رجال. وكشفت دراسة عن أن ٣٣ في المائة من الأسر التي ترأسها نساء في القطاع الحضري تعيش في فقر، قياساً بنحو ٢٢ في المائة من الأسر التي يرأسها رجال. وفي القطاع الريفي، تبلغ هاتان النسبتان ٣٦ في المائة للأسر التي ترأسها نساء و ٢٨ في المائة للأسر التي يرأسها رجال[٦].

١٢- وتعاني المرأة أيضاً من الحرمان فيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري. ويبدو أن هذا الحرمان يتجلى بشكل أكبر في القطاع الريفي. فمعدل معرفة القراءة والكتابة في القطاع الريفي تبلغ ٤٤ في المائة (٧٠ في المائة في القطاع الحضري)، على أن معدل معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للإناث يبلغ ٢٩ في المائة فقط (٦٢ في المائة في القطاع الحضري). وبالمثل، فإن مجموع الحاصلين على شهادات ثانوية أو عليا من السكان الريفيين يمثل ٢٠ في المائة، قياساً بـ ٤٠ في المائة في القطاع الحضري. وتبلغ النسبة المئوية للإناث الحاصلات على التعليم الثانوي أو العالي في القطاع الريفي ١٤ في المائة، بينما يصل هذا الرقم إلى ٣٦ في المائة في القطاع الحضري[٧].

١٣- بيد أن التعليم الابتدائي قد شهد بعض التقدم من حيث الالتحاق العام ونسبة البنين للبنات. فقد ارتفع أعداد المقيدين في التعليم الابتدائي من نحو ٧٥ في المائة في عامي ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى نحو ٨٧ في المائة في عامي ١٩٩٩/١٩٩٨. بيد أن هناك عدة محافظات تقل فيها معدلات القيد عن المتوسط الوطني بدرجة كبيرة. وتزداد هذه المشكلة حدة في الصعيد وفي مناطق البدو في شمال سيناء ومطروح. ويجدر بالذكر أن نحو ٥٢ في المائة من جميع التلاميذ (سن ٦-١٢ سنة) يعانون من الأنيميا، وأن نحو ٢٠ في المائة يعانون من نقص الفيتامينات والبروتينات. وتعزى أساساً الفوارق الهامة المتبقية بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي، إلى أسباب تتعلق بإمكانية الوصول إلى التعليم وإلى أسباب ثقافية. ويجري التصدي لهذه المسائل، لا سيما بمساعدة البنك الدولي.

السكان المستفيدون

١٤- واتساقاً مع قرار المجلس التنفيذي بشأن سياسة تحفيز التنمية، بحث مخطط الاستراتيجية القطرية هذا أولاً المناطق المعرضة بأكبر درجة لانعدام الأمن الغذائي وأفقر المناطق الجغرافية، التي ينبغي أن تستهدفها موارد **البرنامج**.

١٥- **القطاع الريفي:** تشير أنواع متعددة من التحليل إلى أن الصعيد هو المنطقة التي يسود فيها بأكبر قدر الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وضعف التنمية البشرية.

(٦) G. Datt, D. Joliffe and M. Sharma. 1998. A Profile of Poverty in Egypt: 1997. IFPRI.

(٧) معهد التخطيط الوطني. التقرير السنوي للتنمية البشرية في مصر ١٩٩٨/١٩٩٧.

- ويبيّن تقرير التنمية البشرية في مصر أن المناطق الريفية في الصعيد بها أعلى نسبة لانتشار الفقر (٣٤ في المائة).

- وتوضح تحليلات الهشاشة الأولية التي أجرتها الوحدة الإقليمية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، استناداً إلى مجموعة مؤلفة من المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية (معدل محو الأمية، والمستوى التعليمي، والحصول على المياه الموصلة بالأنابيب، والمرافق الصحية والكهرباء، وحجم الأسرة ومعدل الاعتماد، والقدرة على كسب الأجور، وعدد السكان في كل وحدة أرضية) أن المنيا وأسيوط وسوهاج وبني سويف هي أقل محافظات الصعيد حظاً. وهذه المحافظات ذاتها هي مناط تركيز تدخلات عدد من وكالات الأمم المتحدة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف). وتم تحديد محافظتين إضافيتين في الصعيد وهما قنا والفيوم، على أن بهما مشاكل تتعلق بانعدام الأمن الغذائي والفقر والتنمية الاجتماعية، وإن كان ذلك بدرجة أقل. وسيجرى مزيد من التحليلات على مستوى الأقسام لدعم تدخلات البرنامج في هذه المحافظات.

- وهناك أيضاً الحالة الخاصة للمجتمعات المحلية للبدو، الذين يعيشون في مناطق صحراوية في أوضاع هشة جداً. وتتسم سبل معيشتهم شبه المتنقلة بانعدام الأمن الغذائي وانخفاض الدخل.

١٦- ولما كان الدخل في القطاع الزراعي يتوقف بدرجة كبيرة على الزراعة، فإن حجم الحيازات يشكل دون ريب عاملا أساسيا في تحديد الدخل. وقد صنفت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية السكان الريفيين إلى مزارعين وغير مزارعين، ووجدت أن غير المزارعين والمزارعين الذين لديهم مزارع صغيرة هم الذين يعانون على الأرجح من الفقر. ووفقاً لتعداد الزراعة لعام ١٩٩٥، فإن ٣ ملايين من المزارع المصرية تقريباً تقل مساحتها عن فدان.

١٧- ولعل العمال المعدمين يشكلون السواد الأعظم من فئة غير المزارعين. بل يحتمل أن يكونوا هم الأسوأ وضعاً بين السكان الفقراء. ففرص كسبهم للدخل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطلب على العمال الزراعيين إما في المناطق التي يعيشون فيها أو في المناطق التي يهاجرون إليها (عمال التراحيل الزراعيين) بحثاً عن العمل. والأسر التي تملك أقل من ربع فدان تندرج في فئة "شبه المعدمين"؛ فالدخل المحدود الذي يحققونه من حيازتهم لا يكفل لهم بكل تأكيد إلا أن يقعوا في براثن الفقر. والفقراء المندرجون في هذه الفئات يمكن أن يستفيدوا من السياسات التي توفر فرصاً لامتلاك أراضي زراعية، وكذلك من زيادة الطلب على العمال الزراعيين الناشئة عن توسيع نطاق النشاط الزراعي.

١٨- **القطاع الحضري:** يعيش نحو ٤٣ في المائة (٢٧,٥ مليون نسمة) من جميع المصريين في مناطق حضرية. ويقدر الفقر في القطاع الحضري بـ ٢٢,٥ في المائة، وتتركز أكبر أعداد من الفقراء في المدينتين الكبيرتين القاهرة والاسكندرية. وأحد العوامل الحاسمة الرئيسية في هذا التركز هو الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب ما يسود في المناطق الريفية من عدم وجود فرص للعمل المثمر، وانعدام الموارد، ونقص العمالة. وفي القطاع الحضري، يقدر أن نحو ٤٠ في المائة من السكان يعيشون في مستوطنات عشوائية حول المدن الكبيرة والمدن الصغيرة. وترتفع معدلات البطالة في هذه المناطق، وعلى الرغم من انتشار الفقر لم يتم تحديد مدى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بين المستقطنين، ويرجح أن يكون مرتفعاً نظراً لما يواجهه السكان الذين يعيشون في هذه المناطق من انعدام فرص كسب الدخل.

١٩- وثمة ظاهرة حضرية تثير بالغ القلق هي زيادة عدد أطفال الشوارع. فأنماط معيشتهم تؤكد فعلياً أنهم يعانون من سوء التغذية والفقر والتعرض للإساءة. ويحتمل أيضاً أن تزداد أعدادهم بالتناسب مع معدل التوسع الحضري.

٢٠- **العاطلون:** تتزايد القوى العاملة بشكل سريع بمعدل ٣ في المائة سنوياً، في حين يتزايد السكان بنسبة ٢ في المائة سنوياً. ومن الواضح تماماً أن القوى العاملة تتزايد بسرعة أكبر بكثير من عدد الوظائف الجديدة. وهذا يعكس عوامل مختلفة، من بينها الزيادة في السكان بشكل عام، والإصلاحات في مخططات العمل الحكومي، والتغييرات في قطاع الصناعة. كما أن سمات العاطل قد تغيرت على مدى السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٨٦، كان الباحثون عن عمل لأول مرة يمثلون ٧٧ في المائة من العاطلين، بينما زاد هذا الرقم إلى ٩٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٦.

٢١- وتزداد المشاكل تعقيداً في المناطق الزراعية بسبب ظاهرة الأسر الكبيرة ذات الحيازات الصغيرة، أي لا توجد في المزارع المساحات أو القدرات اللازمة لتوفير سبل العيش للأجيال اللاحقة. والبطالة ونقص العمالة مشكلتان خطيرتان. فبعض الناس يرحلون من المزارع الصغيرة ليصبحوا معدمين و/أو عمال تراحيل زراعيين، بينما ينساق آخرون إلى المدن الصغيرة والكبيرة آملين في الحصول على عمل مؤقت أو عرضي.

الأولويات والسياسات الحكومية للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٢- وكان تصرف الحكومة بشكل عام للتصدي لمشاكل الفقر وانعدام الأمن الغذائي هو اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي تستهدف زيادة النمو الاقتصادي سريعاً. وبينما كان أداء النمو متفاوتاً بشكل ما في الماضي، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهو برنامج إصلاح اقتصادي شامل، اعتُمد خلال الثمانينات، وجرى دعمه في أوائل التسعينات، أسفر عن زيادة إجمالي الناتج المحلي بمعدل متوسطه ٥,٢ في المائة سنوياً في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. بيد أن جزءاً كبيراً من الشعب – كما أشرنا سلفاً – لم يستفد بعد من هذه العملية. ولا يزال الفقر وانعدام الأمن الغذائي يطاردهم. والتحدي المطروح على الساحة السياسية ليس هو مجرد ضمان تحقيق نمو اقتصادي حثيث، ولكن أيضاً ضمان مشاركة الشعب بشكل أكبر في هذه العملية، وتقاسم فوائدها بشكل عادل.

٢٣- وفي مجال الأمن الغذائي، تضمن الإجراء الذي اتخذته الحكومة شقين. فمن ناحية، دعمت الحكومة التنمية الزراعية بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتوفير فرص كسب الدخل في القطاع الريفي. ومن ناحية أخرى، تواصل الحكومة الاضطلاع ببرامج مختلفة لدعم/توزيع الأغذية لمساعدة الفقراء، وإن كان على نطاق أصغر من السنوات الماضية.

⇦ *التنمية الزراعية*

٢٤- تركز سياسة الحكومة تركيزا شديدا على تنمية القطاع الزراعي. فبغض النظر عن الإسهام الذي يقدمه هذا القطاع في توفير الأغذية على الصعيد الوطني، فإنه يوظف نحو ٣٠ في المائة من القوى العاملة، ويمثل نحو ٢١ في المائة من الصادرات، باستثناء الزيت الخام والركاز. وعندما ندخل في هذه العملية المعالجة الزراعية، فإن الإسهام في الصادرات يرتفع إلى ٥٣ في المائة. ولما كان ٥٥ في المائة من سكان مصر من أهل الريف، فإن أداء القطاع الزراعي حاسم الأهمية في تخفيف حدة الفقر وزيادة الأمن الغذائي.

٢٥- وتتضمن الخيارات الاستراتيجية للحكومة بالنسبة للزراعة (حتى عام ٢٠١٧) العناصر المواضيعية التالية:

- تحقيق معدل نمو قدره ٤,١ في المائة في القطاع الزراعي من خلال التوسع الرأسي والأفقي.

- التشجيع على استغلال الأراضي والمياه بمزيد من الكفاءة، وتعزيز البحوث الزراعية والتوسع الزراعي، وزيادة الائتمان، وتحسين تعاونيات التسويق.
- زيادة قيمة الصادرات بأكثر من المثلين (بالنسبة للمستوى الحالي)، استناداً إلى ضمان الجودة وأمان المنتج، وهما العنصران الأساسيان للقدرة على المنافسة في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.
- تنمية الموارد الحيوانية والسمكية والموارد من الدواجن لزيادة استهلاك الفرد من البروتين الحيواني من ١٨ غراماً إلى ٢٤ غراماً يومياً.

٢٦- وأدخلت التكنولوجيات الحديثة بشكل موسع، كما أدخلت تحسينات هامة في التوسع والتسويق والائتمان الزراعي. وقد أسهمت هذه الجهود، إلى جانب التوسع في المناطق المزروعة من خلال استصلاح الأراضي، في زيادة الإنتاج الزراعي من ٢,٦ في المائة في الثمانينات إلى ٣,٤ في المائة في التسعينات. وزادت المساحات المتاحة للزراعة من ٢,٦ مليون هكتار في عام ١٩٨٢ إلى ٣,٣ مليون هكتار في عام ١٩٩٥. وتزرع هذه المساحة، أكثر من مرة كل عام؛ ويبلغ متوسط مجموع المحصول في العام ١٨٠ في المائة من المساحة المتاحة للزراعة.ومن المزمع في الخطة الخمسية الحالية في مصر استصلاح ٠٠٠ ٦٣ هكتار من الأراضي الجديدة سنوياً حتى نهاية عام ٢٠٠١، على أن يمنح منها ٠٠٠ ٢١ هكتار للفقراء المعدمين.

٢٧- أسهمت سياسة الحكومة في استيطان الأراضي، التي ركزت مؤخراً على الفقراء المعدمين والعاطلين، في تحسين الدخل والأمن الغذائي لفقراء الريف.

⇦ *برامج الأمن الغذائي للفقراء*

٢٨- بغض النظر عن الإصلاحات الهيكلية، تظل مصر تطبق برامج إعانات الدعم الغذائي، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير مما كان عليه في العقود الماضية. وهناك بعض الإشارات تفيد باحتمال إلغاء هذه الإعانات المتبقية، ولكن هذا لم يحدث بعد.

٢٩- وتتولى وزارة التموين والتجارة الداخلية المسؤولية عن معظم هذه المخططات، بما في ذلك أكبر برنامج إعانة للدعم الغذائي، وهو إعانة نسبة خراج عالية للدقيق. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج نحو ٢,٨ مليار جنيه مصري سنوياً (مليار دولا تقريباً).

٣٠- وتضطلع أيضا وزارة التموين والتجارة الداخلية ببرنامج بطاقات حصص تموينية. والهدف من هذه البطاقات، التي تتيح شراء الزيت والسكر المدعومين في محلات معينة، هو الوصول إلى الأسر من طبقات الدخل المنخفض. ويوجد نحو ٩,٧ مليون بطاقة من هذه البطاقات العائلية، مما يعني أن نحو ٤٠ مليون شخص يستفيدون منها. والتكلفة الحالية لهذا البرنامج تبلغ نحو ١,٢ مليار جنيه مصري (نحو ٣٠٠ مليون دولار).

٣١- بيد أن الدراسة التي أجراها مؤخراً المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية توحي بأن برامج الإعانات هذه لا تحدد بدقة الفئات المستفيدة، فضلا عن أن فاعليتها من حيث التكلفة أقل مما ينبغي. وإضافة إلى ذلك، فهي تحول عن هدفها وتوجه نحو سكان المناطق الحضرية، نظراً لندرة الأفران أو المحلات المعينة في المناطق الريفية.

٣٢- **تغذية أطفال المدارس:** تضطلع وزارة التربية ببرنامج للتغذية المدرسية، وقد تم توسيع نطاقه مؤخراً ليشمل نحو ٨ ملايين من أطفال المدارس، ويقدم إليهم بسكوت مثرى. وتقدم وزارة الصحة التوجيه التقني للبرنامج وتشرف على

الإمداد بالعناصر المكونة له. وتتراوح التكلفة الإجمالية للبرنامج بين ٣٠٠ مليون و ٤٠٠ مليون جنيه مصري (نحو ١٠٠ مليون دولار).

٣٣- **السياسات الخاصة بفقراء الحضر:** تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية عن التدخلات المختلفة لتخفيف وطأة الفقر، بما في ذلك برامج المساعدة الاجتماعية والمعاشات، مثل برنامج المعونة الاجتماعية وصندوق السادات للمعاشات. وهذه البرامج غير قائمة على الاشتراكات، وتوفر تحويلات نقدية للمجموعات المحرومة مثل الأرامل والأيتام والمعوقين والزوجات المهجورات، والمساعدة الطارئة عند الاقتضاء. ويستفيد من هذه البرامج مجتمعة نحو مليون شخص، وتبلغ تكلفتها زهاء ٣٥ مليون جنيه مصري (نحو ١٠ ملايين دولار) سنوياً.

٣٤- **الصندوق الاجتماعي للتنمية:** أنشئ هذا الصندوق لحماية الفقراء والعاطلين وتحسين حالتهم خلال فترة الإصلاحات الهيكلية. وبدأ الصندوق أنشطته في عام ١٩٩٣، وتتولى الحكومة تمويله بالتعاون مع البنك الدولي/رابطة التنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجهات مانحة أخرى. وتشترك المنظمات غير الحكومية أيضا في تنفيذ أنشطته.

٣٥- وتتحقق أهداف الصندوق أساساً من خلال تعزيز الدخل والأنشطة الموجدة للوظائف، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز المشاركة والوعي على المستوى المحلي.

٣٦- وأجرت الجهات المانحة والحكومة مؤخراً تقييماً للمرحلة الأولى للصندوق. وقياساً بستة معايير، من بينها تحقيق الأهداف الأصلية، وتحديد الجهات المستفيدة والاستدامة، وخلصت إلى أن أداء الصندوق كان جيداً.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٣٧- يقدم **البرنامج** المساعدة لمصر منذ عام ١٩٦٣. وكان ينصب التركيز منذ البداية على أفقر السكان الريفيين وعلى تنمية مواردهم. و تضمنت هذه المساعدة أيضا مبادرات مختلفة تشمل تقديم المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية. وقدمت المعونة الغذائية لتلاميذ المدارس الابتدائية والمدارس التقنية، وللفقراء العاملين في حفظ الآثار التاريخية (مثل أبو سمبل). وقد أسهم ذلك في زيادة الدخل من الأنشطة السياحية بدرجة كبيرة، واستفاد من هذه الزيادة الفقراء في المنطقة. كما قدمت الإغاثة في حالات الطوارئ للنازحين ولضحايا الجفاف والفيضانات.

٣٨- وعني برنامج الأغذية العالمي طوال السنوات العشر الماضية بفقراء الريف فقط. وقدم المساعدة لدعم السكان في مساعيهم إلى استصلاح أراض جديدة أو تحسين إدارة مواردهم الطبيعية، مع تنمية موارد جديدة للدخل في الوقت ذاته. وقد زاد تركيز **البرنامج** على الفقراء والذين لا ينعمون بالأمن الغذائي، كما زاد الاهتمام بدرجة كبيرة بالنساء الفقيرات.

٣٩- وتشمل الأنشطة الأساسية التي وافق عليها المجلس للبرنامج القطري الحالي ما يلي: الاستيطان في الأراضي المستصلحة حديثا في الدلتا؛ تنمية الأراضي واستيطانها حول بحيرة السد العالي؛ إدارة الموارد الطبيعية في الصحراء الشمالية الغربية؛ والاستيطان في الأراضي المستصلحة حديثاً في الصعيد؛ ونشاطاً تجريبياً، وهو تقديم المعونة للأطفال الذين يعملون في القاهرة. وكانت الأنشطة الأساسية الثلاثة الأولى قد بدأت قبل البرنامج القطري، أما النشاط الرابع فقد بدأ بعد ١٨ شهراً من بداية البرنامج، وبدأ تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية البدوية في سيناء بعد ثلاث سنوات من

بدء البرنامج القطري. ويعكس هذا البرنامج القطري أولويات الحكومة، ويستجيب للتأكيد المتزايد للبرنامج لزيادة مساعداته بمزيد من الدقة.

٤٠- وبينما تتجه جميع الأنشطة الجارية نحو تحقيق الفائدة لأفقر السكان الريفيين، فإنها تتباين بشكل كبير. فيرمي نشاطان إلى توطين مزارعين في مناطق لم يسبق ريها من قبل. وهؤلاء المستوطنون هم أساساً من المعدمين أو المعدمين عملياً من مناطق مجاورة. ويقدم نشاطان إضافيان المساعدة للأسر البدوية على تحسين إدارة الموارد وخلق مصادر دخل جديدة في الأراضي الصحراوية التقليدية. وثمة جانب هام جداً لجميع المشاريع هو أنها تستخدم أيضاً المعونة الغذائية لتعزيز تنمية الخدمات الأساسية مثل الخدمات التعليمية والصحية اللازمة لإقامة مجتمعات محلية مستقرة ولديها مقومات البقاء.

٤١- وأجري في بداية عام ٢٠٠٠ استعراض لمنتصف المدة لثلاثة أنشطة، واستعراض لمنتصف المدة لتقييم البرنامج القطري. ووجدت بعثتا الاستعراض وبعثات التقييم أن جميع المشاريع تصل إلى المستفيدين المحددين وتحقق أهدافها بدرجة كبيرة. ، بل أن كل نشاط من الأنشطة يحقق، في بعض الجوانب الهامة، أكثر مما كان مزمعاً. ووفقاً للنتائج التي خلصت إليها البعثتان، فإن المشاريع صائبة في تحديد الجماعات المستفيدة، فهي الجماعات الفقيرة حقاً. وأشادت البعثتان بشدة بتضمين مشروع الدلتا ومشروع وادي الصعايدة المزارعين المستأجرين السابقين الذين فقدوا مزارعهم من جراء إصلاح الحيازة العقارية الذي أجري مؤخراً.

٤٢- وتمثل البيئة الصحراوية وبيئة المستوطنات الجديدة ظروفاً قاسية بشكل خاص للنساء، لا سيما النساء اللاتي يرأسن الأسر، واللاتي يواجهن في كثير من الأحيان قيودا على أنشطة أعمالهن، وعلى مشاركتهن الرجال في العمل وعلى الأنشطة الاجتماعية، بسبب التقاليد المستقرة. ومع ذلك، فقد شجعت جميع المشاريع بنشاط على إيجاد فرص للمرأة.

٤٣- وعلاوة على ذلك، ونظراً لأنه لا يوجد بالنسبة لمعظم نساء الريف شهادات ميلاد أو بطاقات هوية، اتفق **البرنامج** مع الحكومة على استخراج بطاقات هوية لجميع النساء المشتركات في مشاريع **البرنامج**. وتم تنفيذ هذا الإجراء بنجاح، بل أنه ينظر إليه كمثال يجب تكراره في أماكن أخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن الحصص توزع على الرجال والنساء على السواء لأن بطاقات الحصص تحمل اسمي المستفيد الرئيسي وزوجته.

٤٤- وحظي أيضاً دور **البرنامج** في تغيير قوانين الحيازة في مناطق الاستيطان في الأراضي الجديدة بتقدير كبير، حيث إن ٢٠ في المائة من الأراضي الجديدة المخصصة للمستفيدين الأساسيين قد سجلت باسم الزوجة. وأقرت بعثتا التقييم والاستعراض بتركيز **البرنامج** على زيادة حصول المرأة على أصول المشاريع. ومن شأن تدبير تخصيص الأراضي أن يوفر للزوجة درجة ما من الأمن في حالة وفاة المستفيد الأساسي أو طلاقها منه.

٤٥- ووفقاً لما أفاد به فريقا التقييم والاستعراض، فإن الموظفين في جميع المشاريع يبدون تفهماً جيداً لضرورة المشاركة، ويعملون بمبادئ قائمة على المشاركة في تنفيذ عملهم. واتخذت مبادرات جديدة، مثل الإعداد، بمساعدة ذاتية، لمجموعات أمناء المجتمعات المحلية كهيئات شعبية تمثيلية، لتوطيد العمليات القائمة على المشاركة.

٤٦- وقد تضمن مخطط الاستراتيجية القطرية السابق اقتراحاً بتقصي إمكانية تدخل **البرنامج** في المناطق الحضرية. وتطور هذا الاقتراح في البرنامج القطري واتخذ شكل نشاط تجريبي لمساعدة الأطفال العاملين في الحضر. وقد نقح المكتب القطري أفكاره بشأن تطوير هذا النشاط عدة مرات. ونتيجة لذلك، وامتثالا لمبادئ تحفيز التنمية، رئي من اللازم إعادة توجيه الأهداف الأصلية.

٤٧- ومنذ أوائل عام ١٩٩٩، أنفق المكتب القطري وقتاً وجهداً هائلا في بحث ظاهرة "الأطفال المعرضين للخطر". وأقام المكتب القطري شراكات مع منظمات غير حكومية ومنظمة اليونيسيف ومكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمول حالياً، بالاشتراك مع منظمة اليونيسيف ومكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة دراسة متعمقة ستقدم نظرة عميقة هامة في تعاطي المخدرات والإجرام داخل هذه المجموعة. كما ساعد البرنامج على تنظيم حلقة عمل برئاسة البنك الدولي، ويعدّ نشاطاً جديداً سيأخذ جميع هذه المعلومات الجديدة والشراكات في الاعتبار. ومن المقرر أن يبدأ هذا النشاط قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

٤٨- وأسفر هذا العمل عن فكرة هامة وهي أن أي مشروع يستهدف مساعدة الأطفال المعرضين للخطر، يجب أن يستقي المعلومات من الوزارات المختصة من خلال حوار بشأن سياساتها العامة بهذا الشأن.

الاتساق مع إطار تحفيز التنمية

٤٩- وخلص كل من استعراض منتصف المدة وتقييم منتصف المدة للبرنامج القطري إلى أن البرنامج القطري الحالي يسهم بشكل كبير في ثلاثة مجالات من مجالات الأولوية الخمسة لسياسة تحفيز التنمية:

- فهو يوجد أصولاً مستدامة للفقراء، وذلك بمساعدة الأسر الفقيرة على الانتقال إلى أماكن أخرى وتوطينها ، مما يحد من تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي الأسري عن طريق زيادة إنتاج الأغذية وزيادة الدخل؛
- ويسهم في تحسين الموارد الطبيعية المتدهورة، والمحافظة على الموارد الموجودة بتقديم المساعدة لأسر البدو الفقيرة في المناطق الهامشية تماماً على تنويع أصولهم الأساسية وتحسينها، مع ضمان حماية البيئة الهشة، والمساعدة على تخفيف الازدحام في وادي النيل المأهول بشكل كثيف؛
- ويوفر الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع نطاق البرامج التعليمية والتدريبية في مواضيع يتراوح مداها بين إيجاد الوعي والقدرة بين النساء المستفيدات وبرامج تقنية في المكافحة البيولوجية للآفات وتقنيات الري وإدارة الأراضي.

٥٠- ووفقاً لما ورد في التقييم، تؤدي المعونة الغذائية دوراً قيماً في توفير الدعم للأسر الفقيرة. كما أنها تفي في مشاريع الاستيطان بالمقتضيات الحقيقية للأمن الغذائي الأسري خلال الفترة الأولية للاستيطان، وتساعد المستوطنين الفقراء الجدد على التغلب على الصعوبات إلى حين أن تصبح أراضيهم منتجة. وبالنسبة للسكان البدو، تمكن المعونة الغذائية المستفيدين الفقراء من بناء أصول دائمة ما كان بإمكانهم بناؤها لولا ذلك.

٥١- وتركز الأنشطة التي يساعد **البرنامج** على تنفيذها في توفير المعونة الغذائية المؤقتة للسكان الفقراء لضمان تحقيق الأمن الغذائي طويل الأجل من خلال إيجاد أصول دائمة، وتوفير العمالة، والدخل والمجتمعات المحلية القادرة على البقاء. والمعونة الغذائية ضرورية بشكل خاص نظراً لأن الأنشطة تنفذ في الصحراء وفي الأراضي المستصلحة حديثاً، وهي مناطق محدودة الفرص والبنية الأساسية للحصول على الأغذية.

توجيه مساعدات البرنامج في المستقبل

تحديد المجموعات والمناطق الجغرافية المستفيدة

٥٢- ستكون المجموعة الرئيسية المستفيدة من المساعدات الغذائية، في ظل الاستراتيجية المقترحة، من القطاع الريفي. وستركز الاستراتيجية بشكل خاص على الأسر المعدمة وشبه المعدمة الفقيرة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر التي ترأسها نساء. وستتركز المساعدة الغذائية لهؤلاء المستفيدين في مناطق مختارة في الصعيد، حيث تبلغ مشاكل انعدام الأمن الغذائي والفقر والتنمية البشرية أقصى حدتها. وتوفر البرامج الحكومية لتوطين الأراضي أفضل الفرص لمساعدة السكان الضعفاء في هذه المناطق. وسيتقصى **البرنامج** فرص دعم تنفيذ برامج استيطان الأراضي وبرامج التنمية الزراعية في أكثر المناطق تهميشاً في الصعيد، ولا سيما في سوهاج وأسيوط والمنيا وبني سويف. وستكون المجتمعات المحلية الفقيرة للبدو التي ستقدم لها المساعدة من المناطق الصحراوية، حيث يشكل انعدام الأمن الغذائي مشكلة جد خطيرة. وستوجه المساعدات الغذائية لأطفال المدارس الذين يعانون من سوء التغذية في محافظة الفيوم في الصعيد، وفي شمال سيناء. وفي القطاع الحضري، ستركز الاستراتيجية على أطفال الشوارع الذين يعيشون في القاهرة والإسكندرية.

٥٣- وسيستغل المكتب القطري القدرة الجديدة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في المنطقة لدعم قدرته على تحديد أفقر السكان وأكثرهم ضعفاً. وسيستخدم البرنامج القطري القادم هذه الأداة لتحديد أفقر المجتمعات المحلية بمزيد من الدقة في الصعيد وكذلك في المجتمعات المحلية المهمشة في الصحراء. وسينصب التركيز داخل هذه المجتمعات المحلية على تحديد السكان الذين ليس لديهم أراض، أي المعدمين أو المعدمين عملياً، وعلى الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء، وكذلك على البنات في سن المدرسة. وستساعد وحدة هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها على تنقيح معايير الاختيار ووسائل التحديد.

٥٤- وعملاً بتوصية تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري، سيركز **البرنامج** على التبليغ عن إجراءات الفرز والسمات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية للمستفيدين المختارين. والهدف من ذلك هو ضمان تحديد المستفيدين بشكل سليم، وضمان شفافية العملية. وستستخدم قدرة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وأنشطة الرصد والتقييم في دراسة التحسينات المدخلة على عملية تحديد المستفيدين (المدة، والمستوى) بعد إيجاد الأصول الأولية، وفي تقييم مؤشرات الآثار والتأثير.

المجالات الرئيسية للمساعدة

٥٥- وفقاً لقرار المجلس رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢ للمجلس التنفيذي، يركّز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على تحقيق خمسة أهداف. ويتصدى هذا المخطط للاستراتيجية القطرية للأهداف ٢ و٣ و٥ من سياسة تحفيز التنمية: تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛ وتمكين الأسر الفقيرة من اكتساب أصول والمحافظة عليها؛ وتمكين الأسر التي تعتمد على موارد طبيعية متدهورة لضمان أمنها الغذائي من التحول تجاه سبل عيش أكثر استدامة.

٥٦- ويركّز مخطط الاستراتيجية القطرية هذا على أشكال المساعدة والمجموعات المستفيدة، التي ستعمل على استخدام المعونة الغذائية **للبرنامج** بأكبر قدر من الفاعلية. وتركّز الاستراتيجية المقترحة على تقديم المساعدة للسكان الفقراء

الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أكثر المناطق فقراً، لبناء أصول خاصة بهم في بيئة مجتمعية جديدة. وتتميز هذه الاستراتيجية بسمة رئيسية هي توقيت التدخلات. فالتدخل الغذائي يركّز بشدة على التوقيت الحاسم للتغيير إلى شكل جديد من الحياة الاقتصادية للمستفيدين. وتقتصر المساعدة على فترة محدودة تمكن بعدها الأصول التي أوجدت من اعتماد المستفيدين على الذات في التنمية. وسيجري تحليل الأنشطة التي يدعمها **البرنامج** للتحقق من فاعلية التكاليف، من حيث الفوائد المتوقع أن يجنيها المشاركون بالنسبة للتكاليف المتكبدة، بما في ذلك تكلفة المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**.

٥٧- وتعنى مساعدات **البرنامج** أيضا ببناء المجتمع المحلي. فالناس الذين يحصلون على أصول يشكلون مجتمعا جديدا ومن الضروري لهم أن يفهموا الشروط اللازمة لإيجاد التماسك الاجتماعي، وتحديد هذه الشروط من خلال تضافر جهود الحكومة والوكالات الأخرى المقدمة للمساعدة الإنمائية. وسيستخدم **البرنامج** نفوذه لاتخاذ مبادرات على مستوى السياسة العامة من شأنها أن تساعد على تنمية المجتمعات المحلية تنمية كاملة. وفي هذا الصدد، فإن ضمان مشاركة المرأة ودعم العمليات التي ستعمل على تمكينها يمثل مجالا رئيسيا للتركيز. وسيستند **البرنامج** إلى تجارب الماضي، مثل ضمان حصول زوجات المستفيدين الأساسيين على الاستحقاقات العقارية، واستخراج بطاقات هوية للنساء لضمان تمتعهن بحقوق متساوية في استغلال الفرص، وتوفير المهارات والتدريب لهن، وتوفير الائتمان للأنشطة المدرة للدخل. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة لإقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لبناء البنية الأساسية المادية والقدرات المحلية واتخاذ مبادرات للتنمية الاجتماعية في أكثر الأماكن تعرضا، واشراك المستفيدين لضمان التماسك الاجتماعي بين مستوطني المجتمع المحلي، واستدامة القدرة الإنتاجية. وستتحقق هذه الغايات في إطار المجالات الأساسية للمساعدة التالية.

⇦ *تمكين أفقر السكان من الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الزراعة*

(سيفي هذا النشاط بالأولوية ٣: تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على أصول والمحافظة عليها)

٥٨- تمثل الزراعة بالنسبة للفقراء المعدمين وشبه المعدمين في الصعيد العنصر الأساسي في توفير الدخل والأمن الغذائي. والدعامة الرئيسية للمساعدات الحكومية للزراعة هي تطوير مخططات الري وتوطين الأراضي. وقد أثبتت تجربة **البرنامج** في مصر بوضوح أن العمل مع الحكومة يوجد بيئة تتيح الإمكانيات لمساعدة السكان الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على تنمية الأصول لتحسين أوضاعهم المعيشية، وضمان استدامة الأمن الغذائي. وستتمثل الاستراتيجية في اتباع نهج جديد وهو العمل مع الحكومة لتحقيق التنمية الزراعية وتوطين الأراضي وتحقيق التنمية المجتمعية في الأماكن التي يعيش فيها الفقراء بدلا من توطينهم في أماكن أخرى. وهذا سيساعد المجتمع المحلي الفقير برمته على الاستفادة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية العرضية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية الجديدة. وستساعد المعونة الغذائية المستفيدين على اجتياز الفترة الانتقالية لإيجاد الأصول الزراعية التي ستخرجهم من حالة انعدام الأمن الغذائي لعد انتهاء فترة المساعدة.

⇦ *تحقيق الاستقرار في سبل العيش للبدو الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي*

(سيفي هذا النشاط بالأولوية ٥: تمكين الأسر التي تعتمد في توفير أمنها الغذائي على موارد طبيعية متدهورة من التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة)

٥٩- إن السكان البدو القبليين يعيشون في الصحراء في ظل أوضاع هشة جداً ويعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ ويقيمون في مناطق هامشية وقاحلة. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة على دعم هؤلاء السكان شبه الرحالة، وعلى إيجاد حلول مستدامة من خلال تقديم المساعدة وتوسيع نطاق قاعدتهم الاقتصادية. وتهدف الاستراتيجية إلى تعريف البدو بالاقتصاد المقيم والحياة الاجتماعية القائمة على إيجاد أصول للحصول على الماء وزراعة محاصيل مرتفعة القيمة ومحاصيل لعلف المواشي. وستقدم المعونة الغذائية لهم الدعم خلال الفترة الانتقالية التي سيغيرون فيها أشكال سبل العيش من الأشكال التقليدية إلى أشكال جديدة. وستؤدي الإقامة المستقرة إلى بناء مجتمعات محلية توفر لها الحكومة وشركاء آخرون البنية الأساسية المادية والاجتماعية.

⇦ *تغيير حياة الأطفال في سن المدرسة الابتدائية*

(سيفي هذا النشاط بالأولوية ٢: تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب)

٦٠- وفي عدة محافظات في الصعيد وفي مناطق البدو تعاني نسبة كبيرة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية من سوء التغذية. وسيعمل **البرنامج** على استهلال برنامج في أكثر المناطق انعداماً للأمن الغذائي، حيث سيشجع الأطفال على الالتحاق بالمدارس ومواصلة الحضور المدرسي، بينما سيستفيد الأطفال اللذين يحضرون من تحسين التغذية.

⇦ *إحداث تغيير في حياة أطفال الحضر المعرضين للخطر*

(سيفي هذا النشاط بالأولوية ٢: تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب)

٦١- لا تزال المدن الكبيرة تكتظ بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر، والسبب الأساسي في ذلك هو عدم قدرة القطاع الريفي على توفير فرص سبل العيش المنتجة لعدد متزايد من السكان. وأطفال الشوارع هم نتاج هجرة الفقر هذه. والأطفال الذين يعيشون في شوارع القاهرة والإسكندرية إنما يعيشون على هامش المجتمع، ويتعرضون بدرجة كبيرة للجوع والمرض وتعاطي المخدرات وإساءة المعاملة. ويلزم بذل جهود متضافرة لتحسين أوضاعهم. وفي إطار هذا النشاط، الذي سيضطلع به البرنامج بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة واليونيسيف، ستقدم الأغذية لأطفال الشوارع الذين يعيشون في القاهرة والاسكندرية كحافز لإشراكهم في برامج تنمية رأس المال البشري (محو الأمية والتدريب على المهارات الحياتية)، ستتولى تنفيذها منظمات غير حكومية. وستسعى هذه الشراكة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لمشاكل هؤلاء الأطفال وأسرهم. وسيوجه النشاط بشكل خاص لأطفال الشوارع من البنات.

٦٢- **المسائل المشتركة بين القطاعات:** ستساعد موارد **البرنامج**، في إطار المجالات الأساسية للمساعدة، على التصدي للمسائل المشتركة بين القطاعات التالية:

دعم المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة

٦٣- سيدرج في مجالات المساعدة المذكورة أعلاه والمقدمة للقطاع الريفي عناصر تستهدف زيادة محو أمية المرأة وزيادة مهاراتها لكسب الدخل، والتصدي لبعض المشاكل الصحية الملحة التي تواجه المرأة. وسيضطلع بهذا النشاط بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإضافة إلى ذلك، سيجري دعم وتعزيز بعض المبادرات الناجحة التي يرعاها **البرنامج** لتمكين المرأة (تخصيص الأراضي لها وإعطائها الحجج العقارية لدعمها، وضمان استخراج بطاقات هوية لها) لتطبيقها على نطاق أوسع حتى في المناطق التي لا يقدم فيها **البرنامج** المساعدة بشكل

مباشر. وسيدخل **البرنامج** بشكل نشط في شراكات مع وكالات أخرى تعمل في هذه المجالات لضمان النجاح والاتساق. وعلى مستوى النشاط، سيعمل **البرنامج** على ضمان مشاركة المرأة في اللجان الإنمائية لتمكينها من الإسهام في خطط العمل المجتمعية وفي تحديد الأولويات في عمل التعاونيات، وكذلك في المشاركة النشطة في لجان الإدارة.

تعزيز المشاركة لتحقيق التماسك الاجتماعي واستدامة وبناء القدرة الإنتاجية

٦٤- سيجري مواصلة دعم عناصر النشاط القائم على المشاركة التي حددتها بعثتا التقييم والاستعراض باعتبارها تقدم إسهاماً مفيداً. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية في الأخذ بنهج أقوى يقوم على المشاركة، في ضمان أن يكون المستفيدون ذاتهم مستعدين للإسهام في التخطيط واتخاذ القرار عند انتهاء المشاريع. ويتسم دور الحكومة هنا بأهمية حاسمة، وستدرج أنماط المشاركة وكذلك الجوانب الأساسية للتنفيذ في العقود التشغيلية للأنشطة الجديدة. وعملاً بتوصية بعثة التقييم، ستعد خطط مفصلة لتنفيذ النهج التشاركية، وسيبدأ تنفيذها عند بداية العملية التي يساعد فيها **البرنامج**، وستستمر طوال مدة العملية. وستدمج أنشطة الرعاية المجتمعية في تصميم النشاط، وستنظم دورات تدريبية إضافية للموظفين النظراء وللمستفيدين. وسينطوي حتماً تصميم الأنشطة لصالح أطفال الحضر على التشاور مع موظفي المنظمات غير الحكومية المختصة.

تحسين الرصد والتقييم للتركيز على النتائج وتحسين إدارة المشروع

٦٥- نظراً لأن رصد آثار وتأثير تدخلات البرنامج من مقتضيات إطار تحفيز التنمية، ستتخذ الإجراءات لإعادة تشكيل نظام الرصد الحالي. ولتنفيذ هذا الهدف، ووفقاً لتوصيات بعثة الاستعراض وبعثة التقييم لمنتصف المدة، سيعمل المكتب القطري مع النظراء المنفذين على:

(أ) إعداد قاعدة بيانات نظامية، تتكامل مع التقييم القطري الموحد ويدعمها تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، للحصول على صورة عامة أوضح للفقر والجوع في مصر، ولآثار الأنشطة التي يضطلع بها **البرنامج**/الحكومة على المستفيدين؛

(ب) التركيز بشكل واضح على تحليل بيانات الرصد بغرض المساعدة على إدارة النشاط وتقييم الآثار والتأثير؛

(ج) جعل موظفي إدارة المشروع أكثر استجابة للمعلومات التي يجمعونها؛

(د) تحليل التكاليف لتقييم ما إذا كانت الأنشطة تحقق النتائج المنشودة على نحو فعال من حيث التكلفة.

مساندة الفقراء

٦٦- سيعمل **البرنامج** على تنفيذ التزامه بمساندة الفقراء بمزيد من الفاعلية خلال فترة هذه الاستراتيجية. واستناداً إلى النجاح الذي حققه **البرنامج** في الماضي، سيستغل **البرنامج** خبرته البرنامجية لتركيز سياسته بمزيد من القوة والاتساع على الفقراء، وسيشجع على إجراء تغييرات دائمة تحسن أوضاعهم المعيشية. وسترمي الاستراتيجية إلى تعبئة الموارد الحكومية على نطاق واسع لمساعدة السكان الفقراء. وإضافة إلى ذلك، سيستند **البرنامج** إلى نجاحه في التأثير على الحكومة في مجالين، ألا وهما تحسين حالة المرأة وتوجيه المساعدات للفقراء.

آثار البرمجة المشتركة والمواءمة

٦٧- نظراً لأن إعداد التقييم القطري الموحد/إطار المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة لا يزال جارياً في مصر، فإن مخطط الاستراتيجية القطرية ليس طرفاً في جهد كامل للبرمجة المشتركة. والبرنامج مشارك نشط في الأنشطة الجارية للتقييم القطري الموحد/إطار المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة، وقد اتخذ بالفعل إجراءات لتقصير برنامجه القطري الحالي من خمس سنوات إلى أربع سنوات (١٩٩٨-٢٠٠١)، كخطوة أولى لضمان مواءمة برنامجه القطري المقبل ومدته خمس سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٦) مع برامج الوكالات الأخرى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والأساس للبرمجة المشتركة الآخذة في الظهور في العملية الجارية يشير بوضوح إلى أن الاستراتيجية المقترحة في مخطط الاستراتيجية القطرية هذا لتقديم المساعدة لمستفيدين محددين لتعزيز الأمن الغذائي للفقراء، ستكون في محلها في البرنامج المشترك.

٦٨- بالنسبة للتقييم القطري الموحد، أسفرت المرحلة الأولى عن مؤشرات متفق عليها وفقاً للنموذج الذي اقترحته لجنة التنسيق الإدارية للأمم المتحدة. وتتناول المرحلة الثانية إعداد مؤشرات أكثر تعمقاً تتصدى لعدد من المسائل المواضيعية، بما في ذلك التغذية والأمن الغذائي التي يؤدي فيها **البرنامج** دوراً هاماً. ويعمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية على إعداد معلومات متعمقة عن التغذية والأمن الغذائي.

دور المعونة الغذائية

٦٩- إن المساعدة الغذائية في القطاع الزراعي، تتسق مع المبادئ الأساسية لإطار تحفيز التنمية، حسبما خلص إلى ذلك تقييم منتصف المدة. وتساعد المعونة الغذائية المستوطنين من الأسر التي تعاني من فقر مدقع ومن انعدام الأمن الغذائي على البقاء على قيد الحياة في الفترة الانتقالية للاستيطان. وخلال هذه الفترة، يضيع الدخل العادي للمستوطنين ويلزم تقديم مساعدة خارجية للبقاء على قيد الحياة إلى حين أن تبدأ الأصول الجديدة في إدرار الدخل. ومن الضروري تقديم المساعدة الغذائية للمستوطنين في الأراضي المستصلحة حديثاً وفي المناطق الصحراوية حيث تكون الفرص والبنية الأساسية للحصول على الأغذية محدودة. وتوضح دراسات أجريت في كثير من البلدان أن توفير الأغذية لأطفال المدارس الجوعى يحسّن من قدرتهم على التعلّم. وفي القطاع الحضري، ستقدم حوافز لأطفال الشوارع ولأسرهم، المعرضين بأكبر درجة لانعدام الأمن الغذائي، في شكل أغذية لحضور الدورات التدريبية والتعليمية.

الشراكات

٧٠- وسيعتمد **البرنامج** أيضاً على علاقات العمل الممتازة مع الحكومة. وستوفر لجنة تنسيق الأنشطة المنفذة بمساعدة **البرنامج**، التي أنشأتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، محفلاً مفيداً في هذا الصدد. وستعمل اللجنة أيضاً على تيسير تبادل الأفكار والنهج الجديدة عبر المشاريع؛ لتحسين الرصد مثلاً في جميع الأنشطة وزيادة الوعي والأنشطة لمساعدة النساء والأطفال.

وكالات الأمم المتحدة الأخرى

٧١- وسيتاح المجال بدرجة أكبر في البرنامج القطري القادم للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويعمل **البرنامج** مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

ومنظمة اليونيسيف على دمج أنشطة هاتين الوكالتين في المجتمعات المحلية التي توجد فيها الأنشطة التي يدعمها البرنامج. وإضافة إلى ذلك، يتعاون البرنامج مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، منها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، والبنك الدولي، لإعداد برنامج مشترك للأمم المتحدة لتعليم البنات. ومنظمة الأغذية والزراعة شريك حميم بالفعل في الاستفادة من البيانات المواضيعية للتقييم القطري الموحد. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تواق إلى توسيع نطاق الروابط، القوية بالفعل، مع **البرنامج** لإعداد مشروع مشترك. وسيكون مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة واليونيسيف شريكين في المشروع الحضري؛ وإضافة إلى ذلك، سيعمل **البرنامج** على تهيئة الفرص لمزيد من التعاون مع مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة لمكافحة المخدرات في سيناء، حيث يواصل **البرنامج** تقديم المساعدة للسكان البدو.

المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية

٧٢- يعمل البرنامج في المشروع ARE 5789 في الصعيد، بالاشتراك مع المنظمة غير الحكومية أفريكير الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وبينما يقدم **البرنامج** المعونة الغذائية لدعم المستفيدين حيث إنهم يعملون على تنمية مزارعهم في ظل ظروف صحراوية صعبة جداً، توفر أفريكير التدريب في مجالات تقنية مختلفة والمساعدة على التسويق، مما يساعد على ضمان نجاح النشاط. وسينفذ التدخل المقترح في القطاع الحضري لمساعدة أطفال الشوارع، من خلال عدة منظمات غير حكومية محلية نشطة في الأعمال الاجتماعية في القطاع الحضري.

٧٣- وقد تلقى **البرنامج** مساعدة ترحيبية من عدة منظمات غير حكومية أخرى ومن جهات مانحة ثنائية تمثلت في توفير الخدمات (مثل رابطة تنمية المجتمعات المتقدمة التابعة لكيير في القرى التي يقدم فيها **البرنامج** المساعدة) أو من خلال تقديم بنود غير غذائية (مقدمة من ألمانيا واليابان والنرويج). وفي حالات عديدة، تلقى **البرنامج** المشورة والدعم من منظمات غير حكومية مثل مؤسسة فورد ومؤسسة كاريتاس الدولية (في إعداد مشروع الأطفال مثلاً) ومن معاهد أكاديمية مثل جامعة قناة السويس التي أجرت دراسات داخل المجتمعات المحلية التي يساعدها **البرنامج**.

القضايا الرئيسية والمخاطر

٧٤- وجدت بعثة استعراض منتصف المدة وبعثة تقييم البرنامج أن الأنشطة الراهنة التي يدعمها **البرنامج** في مصر تستند إلى أساس متين تماماً وتلتزم بسياسات البرنامج لتحفيز التنمية. ومع ذلك، بدا للبعثتين أن ثمة قضايا رئيسية ومخاطر على مستوى النشاط والبرنامج.

(أ) **التسويق:** يزرع أغلبية المستفيدين من الأنشطة التي يساعد فيها **البرنامج** في مصر محاصيل متنوعة للاستهلاك والتسويق. وحتى الآن كان نهج عدم التدخل هو المتبع إزاء اختيار المحاصيل وبيعها بالتجزئة. وكان تسويق المنتجات إيجابياً في معظم الحالات، ولكن يجب إيلاء الاهتمام لضمان تطوير آليات التسويق في مناطق النشاط، وضمان ألا يسفر الاعتماد على مجموعة محدودة من المحاصيل إلى تشبع السوق. ويجري بالفعل بذل الجهود لضمان تحسين الأسواق، حتى أسواق التصدير، وكذلك توفير أنشطة إرشادية لتنوع المحاصيل. وسيتعين على **البرنامج** مراقبة هذه الجهود، وربما دعمها في المستقبل.

(ب) **البيئة:** يجري تنفيذ الأنشطة الاستيطانية التي يساعد فيها **البرنامج** في الأراضي المستصلحة حديثاً، وفي الصحراء في بيئات قاسية ولكن هشة جدا. ويبدو أن النتائج والآثار المباشرة إيجابية من حيث العوامل البيئية. بيد أنه نظراً لشدة تأثر هذه الأراضي الهامشية، ينبغي للحكومة و**البرنامج** أن يواصلا رصد الحالة بعناية.

توزيع الفقر في مصر

المنطقة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر	النسبة من مجموع السكان	عدد السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر
مصر	٢٢,٩	١٠٠,٠	١٣ ٥٨٢ ٠٠٠
مصر السفلى	١٦,٧	٦٢,١	٦ ١٨٠ ٠٠٠
الصعيد	٣٤,١	٣٦,٥	٧ ٣٨١ ٠٠٠
المحافظات الحدودية	١٦,٠	١,٤	١٣١ ٠٠٠
المناطق الحضرية	٢٢,٥	٤٣,٠	٥ ٦٨٩ ٠٠٠
المناطق الريفية	٢٣,٣	٥٧,٠	٧ ٩٢٨ ٠٠٠
المحافظات الحضرية			
القاهرة الكبرى (بما فيها القليوبية والجيزة)	١٥,١	٢٥,١	٢ ٢٤٨ ٠٠٠
الإسكندرية	٢٩,٤	٥,٦	٩٨٢ ٠٠٠
محافظات الصعيد			
أسيوط	٥٣,٤	٤,٧	١ ٤٩٦ ٠٠٠
الفيوم	٤٠,٦	٣,٤	٨٠٨ ٠٠٠
سوهاج	٣٩,٤	٥,٣	١ ٢٣٠ ٠٠٠
قنا	٣٨,٣	٤,٧	١ ٠٤٧ ٠٠٠
المنيا	٣٥,٨	٥,٦	١ ١٨٥ ٠٠٠
بني سويف	٣٤,٠	٣,١	٦٣٢ ٠٠٠

المصدر: تقارير التنمية البشرية لمصر للأعوام ١٩٩٦، و ١٩٩٧، و ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

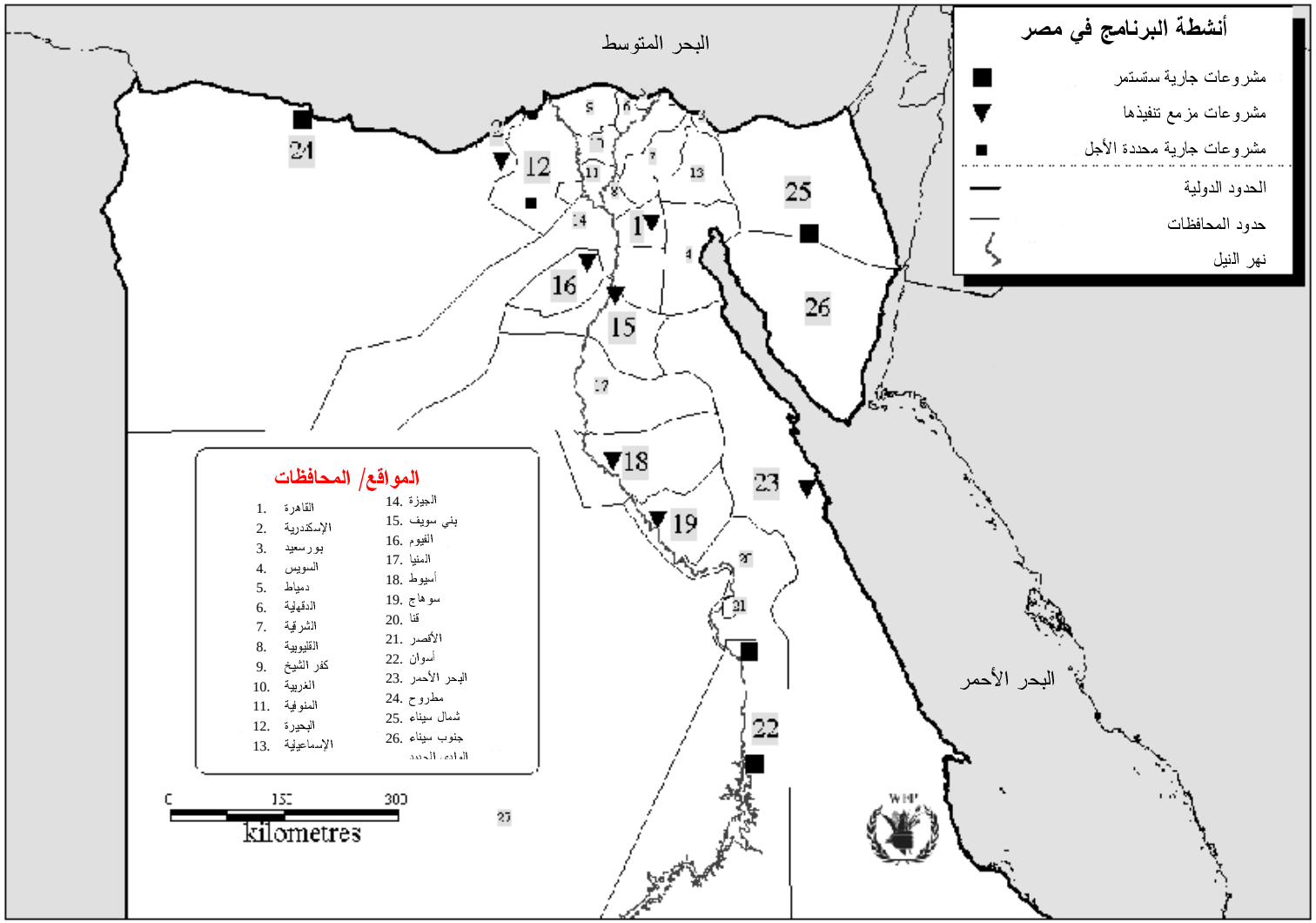

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلـــد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.